

رؤية اقتصادية لتجربة إصلاح التعليم في سلطنة عُمان وآفاقها

محمد بن راشد الجهوري

1. مقدمة

أصبحت قضية إصلاح التعليم على قمة الإهتمامات الشاغلة للمهتمين بالسياسة العامة منذ عدة عقود، وذلك لما يمثله التعليم من حلقة وصل بين بنى الدولة الحضارية والسياسية والاقتصادية ولأن وضعه يعد مؤشراً على القدرة التنافسية للدولة حاضراً ومستقبلاً. ومع إزدياد التداخل غير المسبوق بين الإقتصادات المختلفة وإرتفاع وتيرة المنافسة على الأسواق، شعرت جميع الدول، متقدمة ونامية، أنها أصبحت اليوم تتنافس في ساحة مكشوفة، فقد سقطت متاريس الرسوم الجمركية المفرطة التي كانت بمثابة أنابيب التغذية الاصطناعية لإستمرار الحياة في الصناعات الوطنية ذات الجودة الضعيفة. كما تراجعت بحدّة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، فأصبحت تتحرك عبر الحدود معظمة من أرباحها وجالبة معها التقنية الحديثة وفرص العمل ومزيداً من النشاط الاقتصادي والدخل القومي للدول القادرة على إجتذابها وإغراؤها بالإستثمار فيها. إن المنافسة المفتوحة على الأسواق وإجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة دفعت بالأمم إلى إعادة تقييم أوضاعها الداخلية ودراسة تجارب النجاح الإقتصادي للدول الأخرى. وفي حالات كثيرة، جاء التشخيص ليدل على أن نقطة ضعف رئيسية في قدرة الدول على المنافسة تكمن في قصور نظامها التعليمي عن تخريج مبادرين ومبدعين وقوة عاملة كفؤة. وألقت المخاوف من ضعف مخرجات نظم التعليم بظلالها القاتمة حول مستقبل الدول وقدرتها على

المنافسة تاركة الدول تواجه رعباً غير مسبوق في عصور السلم. فالمستقبل قد لا يحمل إلا تراجعاً في القوة الإقتصادية الذي سيقود بدوره إلى إنكماش النفوذ السياسي والسيطرة العسكرية، الأمر الذي ينطوي على مخاوف من إرتفاع معدلات البطالة والفاقة والتوترات الإجتماعية والمشاكل الأمنية.

لكل ذلك، فقد شغلت قضية إصلاح التعليم حيزاً مهماً في أولويات السياسيين وعلماء الإقتصاد والإجتماع ورجال الأعمال وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية، إضافة إلى المراكز البحثية ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني. وندر إن تجد مجتمعاً حياً اليوم من دون أن يخوض تجربة أو أكثر لإصلاح نظام التعليم خلال العقدين الماضيين. فأغلب الدول الصناعية المتقدمة أخضعت نظمها التعليمية لعمليات إصلاح جذري تتوافق مع التحولات الحادثة في إقتصاداتها ومصادر المنافسة التي تلقاها في الأسواق. فالولايات المتحدة مثلاً أعادت في عقد الثمانينيات المنصرم هيكله نظامها التعليمي ليتواءم مع حدة المنافسة اليابانية، ودخولها عصر ما بعد التصنيع، حيث يتم التركيز على الخدمات كمصدر أساسي للدخل القومي. وقامت بريطانيا بإجراء تحوّل كليّ في نظامها التعليمي في التسعينيات. وأحدث "الأداء المتواضع" للطلاب الألمان في المسابقات الدولية دويّاً سياسياً واسعاً قبل أعوام قليلة، قاد البلاد إلى تبني تغييرات شاملة في نظامها التعليمي لم يتم الإنتهاء منها بعد. وخاضت أغلبية الدول ذات الإقتصادات الصاعدة مثل الدول الآسيوية وإيرلندا ونيوزيلندا تجارب مماثلة. ولحقت الدول النامية بذات الإتجاه محققة مزيجاً من النجاح والإخفاق وفقاً للإلتزام قيادتها السياسية وقدرة جهازها الحكومي على توظيف مواردها بشكل فعال لقيادة تحوّل طويل الأجل ويتطلب قدرات إدارية فائقة وإنفاقاً مالياً سخياً ودرجة عالية من المرونة والشفافية.

٢. مشروع إصلاح التعليم في عمان:

عندما أقرت السلطنة في منتصف التسعينيات مشروع إجراء إصلاح جذري لنظامها التعليمي، كانت في ذلك سباقاً ليس على مستوى الدول النامية فحسب بل حتى بالنسبة لبعض الدول الصناعية والصاعدة. وقد أكدت الرؤية المستقبلية للإقتصاد العماني ٢٠٢٠ على أن تنمية الموارد البشرية هي الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها للبلاد أن تحقق أهدافها المتمثلة في تحقيق النمو المتواصل وتنويع مصادر الدخل. وفي تأكيد على أهمية تنمية الموارد البشرية، إستشرفت أدبيات الرؤية المستقبلية أن "المنافسة في القرن الحادي والعشرين ستكون منحصرة أساساً في الصناعات المعتمدة على العلم والمعرفة وأن نجاح الأمم سيكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقدرات ومهارات شعوبها في مواكبة التطورات التقنية والعلمية وعلى الإبداع والإبتكار العلمي".

وبحكم أن معرفة الذات هي الخطوة الأهم لمباشرة طريق النجاح، قدمت إستراتيجية "الرؤية المستقبلية" تقيماً نقدياً صريحاً لأوضاع التنمية البشرية في السلطنة حيث شخّصت بوضوح مكامن الخلل في النظام التعليمي وسوق العمل واقترحت سبل الإصلاح المطلوبة.

لقد قطعت السلطنة شوطاً كبيراً في تحقيق الكثير من المعايير الكمية لمستويات التعليم مثل معدلات الإنفاق على البنية الأساسية، ومعدلات الطلاب للأساتذة، وهناك تحسن ملحوظ في معدلات إنهاء الشهادة العامة (أي تقلص معدلات التسرب من الدراسة) . ولكن السؤال الآن هو: هل تمكنت الآليات والمناهج التي طبقت منذ منتصف التسعينيات في

"الوصول لمستويات عالية من الجودة لمخرجات مدارس التعليم العام " على النحو الذي كانت تسعى إليه الإستراتيجية؟ أي التركيز على المقاييس الكيفية لجودة المخرجات، وأهمها معدلات الأداء الطلابي في القراءة والكتابة والعلوم والرياضيات. لم تتوفر حتى الآن دراسة منشورة لتقييم جودة مخرجات التعليم وفق النظام الجديد. فالتقارير المنشورة من قبل وزارة التربية والتعليم ووزارة الإقتصاد الوطني تقدم توصيفاً رقمياً لأوضاع قطاع التعليم. وبشكل أدق، فإن تلك التقارير تقتصر أساساً على توصيف المدخلات (أعداد الطلاب والمعلمين وأرقام الإنفاق وغيرها من الأوجه الكمية). إلا أن هذه البيانات الهامة لا تغني عن دراسات تقييمية حول طبيعة مخرجات التعليم، ومدى قدرتها على التوافق مع متطلبات التحولات الإقتصادية الشاملة التي تجتازها البلاد. وكل المتوفر من مؤشرات حول جودة التعليم في السلطنة يمكن إستنباطه من التقارير الدولية عن أوضاع التعليم في المنطقة العربية، وحيث لا تكف هذه التقارير عن التحذير من مغبة التقاعس عن إيجاد تعليم جيد في دول المنطقة. وتعكس نتائج المشاركات العربية في المسابقات الدولية لأداء الطلاب واقع مستوى التعليم المتوفر، حيث تتذيل دول المنطقة قوائم الإنجاز. ولا يبدو أن مستوى مخرجات التعليم في السلطنة خارجة عن "الإجماع العربي" وإلا لكانت قادرة على لفت الإنتباه إلى ذلك. بل إن التقرير العالمي للتنافسية -الصادر عن منتدى الإقتصاد العالمي قبل أشهر قليلة- منح السلطنة مركزاً متأخراً في مؤشرات جودة التعليم العام والجامعي والبحث العلمي، رغم أن أدائها في معظم المؤشرات المقارنة الأخرى كان متقدماً. فضلاً عن ذلك، فإن المسح الذي أجراه المنتدى حول العوائق التي تواجهها الشركات العاملة في البلاد، أوضح أنه بجانب تقييدات سوق العمل، فإن أبرز تلك العوائق هي ضعف تأهيل القوى العاملة وإفتقادها لسلوكيات العمل المطلوبة. إن عدم وجود دراسات منشورة حول مستوى مخرجات التعليم العام سواء من قبل الوزارة المختصة أو من قبل جهة مستقلة خارجها، وغياب النقاش الجاد حول قضايا التعليم

في وسائل الإعلام المحلية قد يكون مؤشراً على خلل في التعاطي مع الجمهور. فالتعليم قضية جماهيرية تمس كل فرد في المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر. عجز الجهة المختصة عن توضيح الصورة الحقيقية لأوضاع التعليم والخطوات التي أنجزت والأهداف المتوسطة والطويلة الأجل التي تسعى إلى الوصول إليها يضفي الكثير الضبابية حول أوضاع التعليم ويلحق الظلم بالجهود النبيلة التي يبذلها العاملون في القطاع، ويجعل الوزارة تصارع وحيدة لتحقيق غاية تحتاج إلى تكاتف جهود كل فئات المجتمع (الحكومة، الكادر التعليمي، الطلاب، الآباء، مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي، مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام). وينجم عن غياب الشفافية في التعامل مع المواطنين إتساع الحديث عن تراجع مستوى مخرجات التعليم والتشكيك في قدرة الطلاب على إكتساب المهارات الأساسية، بل حتى الإلمام بالقراءة والكتابة. يترافق ذلك مع شكاوي القطاع الخاص من ضعف تأهيل الملتحقين بسوق العمل وإفتقارهم للمهارات المطلوبة مثل الإلتزام والدافعية والمبادرة.

ويبدو أن تواتر التشكيك في مستوى التعليم المقدم في المدارس العامة حث نسبة متزايدة من المواطنين على السعي إلى حصول أبنائهم على تعليم مختلف عن ذلك المقدم في مدارس التعليم العام، لذلك إزدهر الطلب على المدارس الخاصة للقادرين على دفع رسومها المتصاعدة. وكانت "الرؤية المستقبلية" قد إقتترحت صيغة تحفز المواطنين على إحقاق أبنائهم بالتعليم الخاص من خلال تقديم مساعدات مالية على أن يترك للآباء حرية إختيار المدارس التي يلتحق بها الأبناء. ويبدو أنه قد تم التخلي عن ذلك المقترح لاحقاً. وقد يعزى ذلك إلى إتساع مساحة السلطنة وتوزع السكان عليها مما يحول دون القدرة على تبني نظام المدارس الخاصة الذي تموّل الحكومة تكاليفه، مثل ذلك الذي بدأت دولة قطر في تطبيقه قبل أعوام قليلة. إضافة إلى ذلك، فإن الكثير من الدراسات (منها تقرير مؤسّع أصدره البنك الدولي عام ٢٠٠٥) التي أجريت على تجربة تشيلي - التي لديها تجربة عمرها أكثر من ربع قرن في

تخصيص المدارس - تحدّ بشدة من الآمال المستندة على أن نظام التعليم المبني على أسس السوق التنافسية هو الوسيلة الأفضل للإرتقاء بمستوى مخرجات التعليم. وذلك نظراً لأن إزدياد الطلب على سلعة ما يفرز عادة إنتعاشاً في كمية المعروض مع تفاوت في توفر الجودة. لذلك تنضم إلى ركب التعليم الخاص مدارس قد لا يختلف مستواها كثيراً عن نظيراتها العامة إلا في كونها تفرض رسوماً دراسية. وهي ذات المشكلة الحادثة في التعليم الخاص في السلطنة. فهناك عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من المدارس الخاصة يمكن الثقة في مستوى الأداء التدريسي فيها. فغالبية المدارس الخاصة هي مشاريع تجارية تسعى لتعظيم العائد من إستثماراتها في تقديم الخدمات التعليمية. وأمثلة طريقة لضمان تحقق ذلك هي ضغط جانب المصروفات بقسوة من خلال إستخدام أرخص المدخلات. وكما هو الحال في التعليم الجامعي الخاص، فإن الدولة -على ما يبدو- تغض النظر عن توفر معايير صارمة للجودة في المؤسسات التعليمية الخاصة لأن الأخيرة تخفف عن كاهل الدولة العبء المطلوب في توفير فرص تعليم لجموع من الطلاب وتتكفل بتوفير زيادة رقمية في المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية كافية لأن تنصدر التقارير الرسمية والتغطيات الإعلامية. ثم كيف يمكن مطالبة الجهات الحكومية بأن تفرض على مؤسسات التعليم الخاصة مؤشرات معينة للجودة إذا كانت تلك المؤشرات غير متحققة في المؤسسات التعليمية التي تديرها هذه الجهات بشكل مباشر؟

لكل ذلك، فإن تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني يستوجب المبادرة إلى الإهتمام بجودة مخرجات التعليم العام. حدوث إرتقاء نوعي في مستوى التعليم المقدم في المدارس الحكومية سيوفر ضوابط للطلب على التعليم الخاص.

إن المتابع لجهود وزارة التربية والتعليم خلال الأعوام القليلة الماضية يلحظ أن هناك وعياً بإشكالية الجودة في مخرجات التعليم العام . وتمثل ذلك في إنشاء دائرة مختصة بضبط الجودة وبدء برنامج التربية المعرفية ورفد المدارس بمعلمين لعلاج صعوبات التعلم وغير ذلك من الخطوات. ولكن الصورة النمطية لمستوى التعليم لدى الجمهور لم تتغير للأفضل وازداد الطلب على المدارس الخاصة من قبل القادرين. كما أن نتائج المشاركة في مسابقة إجاهات دراسة الرياضيات والعلوم الدولية (TIMSS) في عام ٢٠٠٧ تنبئ بأن الجهود المبذولة من قبل رجال ونساء التربية لم تقد إلى التحسن المأمول. لماذا؟

يمكن الإشارة إلى ثلاث معضلات هامة هي: مستوى المعلمين، وغياب المؤشرات المستقلة حول الأداء الطلابي، وضعف درجة الشفافية والمساءلة العامة.

٢,١ مستوى المعلمين :

تشير العديد من تجارب إصلاح التعليم الناجحة إلى أن مفتاح ذلك هو وجود معلم مؤهل يؤمن برسائله التربوية ويتم مكافأة عطاءه بمزيد من التأهيل والحوافز المادية. المعلم الجيد لا يظهر نباتاً من الأرض بل هو نتاج عملية إعداد منهجية تعمل على تعميق معرفته العلمية بالتخصص وتكسبه المهارة المطلوبة لتوصيل معرفته العلمية لشرائح شتى من المتلقين الذين تختلف قدراتهم ودرجة دافعيتهم للتعلم. ورغم أنه ليس من السهل قياس عملية التعلم إلا انه يمكننا توصيف المراحل التي تمر بها والتي تحمل مؤشرات على جودتها من عدمه. ودون شك، فإن دور المعلم هو في قلب عملية التعلم، حيث أن أثره على الطلاب يكون تراكمياً وطويلاً الأجل.

لاشك أن عملية التعمين السريعة التي أدخلت على كادر المعلمين والتي لم يتم التدقيق على توافر إشتراطات الجودة فيها قد أدت إلى خلق أجيال من المعلمين لم يتم التأكد من قدرتهم على القيام بتوصيل الرسالة التربوية. حيث أن نظام كليات التربية إفتقد إشتراطات أساسية لضمان الجودة مثل نظام جيد للإمتحانات قادر على فرز الراغب في الإلتحاق بالمهنة فعلاً من ذلك الداخل إليها من باب عدم وجود بديل أفضل لكسب العيش.

وكأن هذا الناتج لم يكن وحده كافياً لهز مسار العملية التربوية ، فإذا بسلك التعليم يغرق بأفواج من حاملي شهادات تربوية من بعض الكليات الخاصة في الدول الشقيقة تدور علامات إستفهام كبيرة حول توفر حد أدنى من ضمانات الجودة في برامجها. وبينما لم يكن للوزارة صوت مسموع في برامج إعداد المعلمين، كان عليها مباشرة إحقاقهم بسلكها والتعامل مع النتائج المترتبة على قيامهم بمهمة التعليم. ورغم أنه تم الإنفاق على تأهيل شريحة من معلمي اللغة الإنجليزية وبعض التخصصات الأخرى من الحاصلين على الدبلوم المتوسط ، إلا أن حاملي الشهادة الجامعية، بغض النظر عن قدراتهم التربوية، ظلوا يمارسون عملهم بدون أن تتم عملية تأهيل حقيقية لهم. وتشير البيانات المتوفرة عن الدول المشاركة في مسابقة إتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم الدولية لعام ٢٠٠٧م إلى أن معلمي السلطنة كانوا الأقل نصيباً في المشاركة في دورات تدريبية مقارنة بنظرائهم في دول مجلس التعاون الخليجي.

كذلك فإن قدرة الوزارة على ربط مقدار التعويض المادي الذي يتلقاه المعلم بمستوى الأداء الذي يظهره طلابه مقيدة بنظام الخدمة المدنية. حيث تتم الترقيات وفق آلية زمنية جامدة ولا علاقة مباشرة لها بمفاهيم الثواب والعقاب. وهي آلية يجب العمل على تغييرها بسرعة.

وفي المقابل، فإن بيد الوزارة وسائل أخرى للتأكيد على مفهوم مكافئة المتقن لعمله، لم تعمل الوزارة على الاستفادة الكفوءة منها بل للأسف يتم التعامل معها ببيروقراطية رتبية. فإحتفالات تكريم المعلمين تفتقد إلى آلية شفافة لإختيار المكرمين وفق أسس واضحة للأداء. كما أن فاعلية الإحتفاء وألقها يخبو بقوة من خلال تقديم هدايا رمزية تثير الإحباط أكثر منها التحفيز.

إضافة إلى ذلك، فإن خطوات الوزارة تجاه تحفيز المعلمين خارج نطاق الفصل الدراسي ظلت دوماً خجولة، فرغم أن الوزارة، مثلاً، تنظم مسابقة تربوية لإنتاج كتب مدرسية وترجمة كتب علمية وغير ذلك من الأنشطة البناءة إلا أن الحوافز ظلت بعيدة عن الواقع ولا تقيس مقدار الجهد المبذول. المطلوب حوافز مادية حقيقية. رجال ونساء التربية بشر لا يتغذون بالهواء. ورغم أهمية التكريم المعنوي إلا أنه ليس كافياً لتعويض المعلم المتميز وإسوته عن قيمة الوقت المستقطع من أنشطة حياتية أخرى.

إن إستمرار العمل بالسياسة الحالية في الترقيات والمكافآت أدى وسيؤدي إلى خسارة القطاع التربوي لكوادر مؤهلة إختارت المهنة رغبة وأتقنت مناهجها وعلومها. ولكن سنوات من العمل في بيئة لا تلتفت للمتفاني ولا تقدر المنجز، تدفع بهؤلاء إلى خارج غرفة التدريس أو حتى إلى خارج قطاع التعليم بأكمله. وبذلك تكون الخسارة مضاعفة. فمن ناحية ألحقت السياسة المذكورة بالمعلم الجيد الشعور بالإحباط والعجز عن تحقيق ما يتمناه لذاته وطلابه ومجتمعه. ومن ناحية أخرى، أكدت للمعلم المتهاون أنه ليس هناك ما يجبره على أن يغير من مسلكه، ليستمر ملحقاً الأذى بالجميع.

٢,٢ الإنتقاد إلى مؤشرات وطنية ودولية لتقييم الأداء:

رغم أن الدول الصناعية تستخدم مؤشرات وطنية لقياس تحصيل الطلاب منذ زمن، إلا أن عقد التسعينيات شهد تبني الكثير من دول العالم لهذه المؤشرات. وفي السنوات الأخيرة بدأت بعض دول المنطقة العربية في تطبيقها. وتختلف مؤشرات قياس تحصيل الطلاب عن الإمتحانات العامة التي تستخدم لتأطير الانتقال إلى المرحلة التعليمية اللاحقة في العديد من الجوانب، خاصة من ناحية الغرض ودورية الإنعقاد ونوعية المعارف والمهارات المقاسة. حيث أن الغاية من مؤشرات قياس التحصيل هي تقديم تغذية راجعة للقائمين على العملية التربوية عن مختلف جوانب المدخلات من خلال قياس قدرات الطلاب ومدى نجاح الجهاز التربوي في توسيع مداركهم وصقل مهاراتهم. ويتم عادة إختيار طلاب سنوات دراسية معين (مثلاً صفوف الخامس والثامن والحادي عشر) للخضوع لتقويم التحصيل في مواد محددة مثل القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم. وتتفاوت فلسفات الدول حول دورية قياس التحصيل، فبعض الدول تطبقها بشكل سنوي وبعضها كل عدة أعوام. وفي بعض الدول يتم إختبار كل الطلاب في السنوات الدراسية المنتقاة، بينما تختار بعضها الآخر عينات فقط من الطلاب للخضوع للإمتحان. ويصاحب إنعقاد الإختبارات الوطنية لقياس تحصيل الطلاب عملية واسعة لجمع بيانات تفصيلية عن مختلف الأطراف المشاركة. حيث يشارك الأهالي بتعبئة إستمارات تفصيلية عن إسرهم ودخولهم ومهتهم ومستويات تعليمهم وعلاقتهم بمدارس أبنائهم وغير ذلك من الخصائص. وكذلك الأمر بالنسبة للمعلمين من ناحية تأهيلهم وخبراتهم ودرجة رضاهم الوظيفي وطرق التدريس التي يتبعونها وغير ذلك. ونفس الأمر بالنسبة لمدراء المدارس، وأوضاع وتجهيزات المباني المدرسية ذاتها. حيث أنه يتم توفير مؤشرات حول تأثير العوامل المختلفة على تحصيل الطلاب. وتستخدم النتائج المستخلصة من مؤشرات قياس التحصيل في تقييم جودة مخرجات العملية التربوية وتوضيح جوانب القوة والضعف في نظام التعليم المطبق. ونظراً لأنه تتوفر من خلال

المؤشرات بيانات قابلة للمقارنة وفقاً لتنوع المدارس والمناطق، فإن ذلك يساعد على تحديد الجوانب التي يجب تحسينها وتلك التي ينبغي التأكد من استمرارها ليس على مستوى الدولة فحسب بل حتى على مستوى المنطقة التعليمية والمدرسة الواحدة. وتكون المؤشرات محفزاً قوياً لإجراء دراسات معمقة حول الأسباب وسبل العلاج. وعادة يتم نشر تقارير وافية عن مؤشرات تحصيل الطلاب. وتستخدم النتائج لتفعيل توجهات السياسة العامة بشأن أوضاع التعليم.

وحتى الآن لم تطبق السلطنة نظام المؤشرات الوطنية لقياس تحصيل الطلاب إلا أنه تم البدء ببرنامج التنمية المعرفية الذي قد يكون أحد الأهداف من وجوده التمهيد لتدشين النظام.

وبجانب المعايير الوطنية، ظهرت الرغبة في إيجاد معايير دولية مقارنة تتمكن من خلالها الدول من قياس مدى قدرات طلبتها على الإنجاز وإبراز مدى تحصيلهم. وقد يكون الأولمبياد الدولي للرياضيات هو الأقدم والأبرز في هذا السياق، حيث إنطلق في عام ١٩٥٩م. ونما من حيث عدد الدول المشاركة وتنوع أعمار المشاركين وحصوله على حظوة وسائل الإعلام وإهتمام الساسة والتربويين والإقتصاديين. فقد أصبح ميداناً تنبأى فيه الدول في التفاخر بقدرة نظمها التعليمية على شحذ العقول وصقل المهارات. كما أصبح عاملاً معنوياً مؤثراً في تحفيز الطلاب وإمدادهم بروح التحدي والجدية، حيث يحضر المسابقات عادة العديد من مشاهير العلماء والحاصلين على جوائز عالمية مرموقة. وفي إحتفال الأولمبياد بعيدة الماسي، شاركت ١٠٤ دول. وقد تعددت المجالات التي تقام فيها مسابقات أو لمبيادية لتشمل الفيزياء والكيمياء والأحياء وعلوم الحاسب الآلي والجغرافيا البيئية وغيرها. ولم تشارك السلطنة بعد في أولمبياد الرياضيات أو نظيراته في العلوم المختلفة.

وفي عام ١٩٩٥م باشرت الجمعية الدولية لتقويم التحصيل التربوي مسابقتها إلتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم الدولية. وتقام المسابقة كل أربعة أعوام ، وتشمل الطلاب في الصفين الرابع والثامن وقد شاركت ٤٨ دولة في دورة ٢٠٠٧ منها السلطنة لأول مرة. وقد كان تدشين منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (التجمع الذي يضم أغلب القوى الإقتصادية في العالم اليوم) في عام ٢٠٠٠م لبرنامج إمتحان الطلاب الدولي (PISA) دلالة على الدور الهام الذي تمثله جودة التعليم في قياس القدرات الإقتصادية المستقبلية لكل دولة. ويركز الإمتحان على الطلاب في سن الخامسة عشر في مجالات القراءة والعلوم والرياضيات، حيث لا يهدف إلى قياس قدرات الطلاب المتحصلة من خلال دراستهم فحسب بل يسعى إلى قياس مدى إمتلاكهم للمهارات اللازمة لشق طريقهم في الحياة العملية والعلمية مستقبلاً. وكل دورة تشتمل على إمتحان شامل لكل الحقول مع تركيز عميق على أحدها. تعقد المسابقة مرة كل ثلاثة أعوام. ولم تشارك السلطنة بعد في هذه المسابقة المفتوحة أمام الدول غير الأعضاء في المنظمة.

المشاركة في المسابقات الدولية لتقويم تحصيل الطلاب تمنح الدول المشاركة فرصة التأكد من مدى سلامة الخطوات المتبعة في تطوير التعليم وذلك من خلال مقارنة تحصيل طلابها بأقرانهم في دول العالم الأخرى. فالمسابقات الدولية تتصف بتوفر معايير موحدة ومجربة، الأمر الذي يعني أن النتائج تكون إلى حد كبير عملية تشخيص لواقع العملية التعليمية في كل دولة وفقاً لرؤية علمية مستمدة من دراسات ميدانية شاملة ومقارنة. كما أن المشاركة تساعد على صقل مهارات الكوادر الوطنية المختصة في مجالات التقويم التربوي وطرق التدريس وجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها. فالمشاركات الدولية يرافقها عملية واسعة لتقديم معلومات وبيانات عن وضع التعليم في الدولة من مختلف الجوانب. ومن خلال قيام الكوادر الوطنية الفنية بهذه المهمة، فإنهم يتمكنون من الإطلاع على أحدث الأساليب المتبعة.

كما أن اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات السابقة والمصاحبة للمسابقات الدولية تمنح هؤلاء الشباب الفرصة للتدريب والإحتكاك بخبرات تربوية وفنية لا تتوفر كثيراً على المستوى المحلي والإقليمي. إضافة إلى ذلك، فإن الطرق والمناهج الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات في المسابقات الدولية تتصف بدرجة متقدمة من العمق والشمولية لا تتوفر عادة في عمليات تحليل البيانات على المستوى الوطني في أغلب الدول النامية. كل ذلك يسهم في الإرتقاء بقدرة الكوادر الوطنية على إعداد دراسات تقييمية لمخرجات العملية التربوية تساعد على تحديد مسارات التغيير المناسبة.

٢,٣ ضعف درجة الشفافية والمساءلة العامة:

تأكيد "الرؤية المستقبلية" على أهمية تنمية الموارد البشرية ودورها الأساسي في المساعدة على التغلب على التحديات الإقتصادية التي تواجه السلطنة أدى إلى مباشرة عملية إصلاح نظام التعليم في عقد التسعينيات من القرن المنصرم. وشهدت تلك الفترة نقاشاً مجتمعياً ثرياً حول قضايا التعليم وخاصة نوعيته وتمويله ودوره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وكانت صيغة المشروع المقدم من مجلس التنمية آنذاك شاملة وعميقة. وأفضت المناقشات الصريحة التي تمت حينئذ إلى إدخال تعديلات على بعض صيغ المشروع المتأثرة بالمدرسة الكلاسيكية الحديثة في الإقتصاد، خاصة تلك المتعلقة بجوانب تمويل التعليم. وتم خلال الفترة المذكورة توجيه قسط متنام من الإنفاق العام لتلبية متطلبات مباشرة الإصلاح.

وشهد العقد الأول من القرن الراهن تحقيق الموازنة العامة لفوائض مالية مريحة في حساباتها، وعاشت البلاد طفرة في الطاقة الإنفاقية على مشاريع البنية الأساسية. ورغم أن هناك زيادة طرأت على مخصصات الإنفاق على التعليم إلا أنها أنصبت على جوانب

الإنفاق الجاري. كما أن حجمها لا يمكن مقارنته بالتوسع الذي حدث في الإنفاق على القطاعات الإنشائية ولا يعبر عن الأهمية التي أولتها إستراتيجية "الرؤية المستقبلية" للدور المحوري للتنمية البشرية في عملية التحول الإقتصادي المنشود. وقد يعزى تراجع أهمية الإنفاق على التعليم مقارنة بالتوسع في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية مع إغفال التطرق إلى جودة التعليم إلى صمت ثلاثي الأبعاد عجز عن التأكيد على أهمية وضع التعليم على قمة أولويات الإنفاق العام تمثل في (١) خفوت المطالبة الشعبية بذلك من خلال مناقشات مجلس عمان، فرغم وجود عدد من القادمين من الحقل التربوي في مجلس الشورى إلا أن ذلك لم يخلق مطالبات واضحة ولحوة للإرتقاء بجودة التعليم. وجلّ مطالبات مجلس عمان في قطاع التعليم تركزت على زيادة الطاقة الإستيعابية لمؤسسات التعليم الجامعي وهو مطلب حيوي ويجب أن يتم الإستمرار في طرحه إلا أن جودة التعليم والتدريب المقدم يجب أن تكون هي الهم الأكبر. (٢) غياب النقاش الجاد حول وضع التعليم بمختلف مراحلها في وسائل الإعلام المحلية. التناول الإعلامي الحالي لقضايا التربية لا يخرج عن نمطين، أولهما "أخبار" ليس لها محل أبعد من صحف الحائط المدرسية، وثانيهما تغطيات صحفية مصدرها الوزارة المختصة. ورغم أن هذه التغطيات تسعى إلى شرح التغييرات في مجال إدارة التعليم إلا أنها تعاني من كونها ذات بعد واحد. قد تكون مشكلة إغفال طرح قضايا مستوى التعليم ناجمة عن طبيعة المنتج الإعلامي القائم على التجديد والتطرق إلى قضايا تلفت انتباه الجمهور وتجذبه لإقتناء أو متابعة الوسيلة الإعلامية أو قد يكون ذلك بسبب نقص الحريات أو قد يكون السبب هو عدم توفر أية دراسات أو بيانات حول الموضوع يمكن الإعتماد عليها عند تناول قضية لا يختلف الجميع على صعوبة الإلمام بأبعادها وعدم القدرة على إثبات رأي محدد بخصوصها في غياب الدراسات المعدة من قبل الباحثين المختصين أو البيانات الوافية من الجهات الرسمية. (٣) عدم قدرة الوزارة المختصة على تحويل إنتباه جميع أطراف

المجتمع إلى المعضلات التي تواجهها في الإرتقاء بمستوى التعليم والتي يكون فيها القصور في التمويل سبباً رئيسياً في إستمرار المعاناة منها. وقد حال صمت الوزارة وإلتزامها المؤسسي دون أن تتم مكاشفة المجتمع بوضع التعليم وخطط التطوير ومتطلبات التمويل، بحيث تشكل مطالب الآباء والتشريعيين والإعلام وسائل ضغط لإقناع الجهات المختصة بزيادة الإعتمادات المخصصة لتأهيل الكوادر التربوية وتحفيزهم وتفعيل قطاع الدراسات والبحوث وإعداد المناهج وإقرار نظام وطني لتقييم الأداء الطلابي وغيرها.

٣. الدخول في مرحلة جديدة من إصلاح التعليم:

تشير أدبيات إقتصاديات التعليم إلى أن مشاريع إصلاح التعليم تمر بعدة مراحل وفقاً للتطور الإقتصادي والإجتماعي لكل دولة. تكون غاية المرحلة الأولى بسط غطاء التعليم إلى أكبر نطاق ممكن. وفي هذه المرحلة يتم التساهل مع الجودة الضعيفة في المدخلات مثل وجود المعلمين غير المؤهلين، وإزدحام الفصول الدراسية، وإستغلال المدارس لفترتين دراسيتين في اليوم، فشعار المرحلة هو "المهم هو التعليم". ثم تأتي مرحلة الرفع التدريجي لمستوى المدخلات لتصل إلى حد مقبول، وذلك من خلال رفع مستوى تأهيل المعلمين وزيادة عدد المدارس والساعات الدراسية. أما المرحلة الثالثة من إصلاح التعليم، فإنها تولي إهتماماً بالغاً بتحسين جودة المدخلات ووضع معايير لقياس مستوى المخرجات.

منذ شروع السلطنة في إصلاح نظامها التعليمي، تم بذل جهود حثيثة في محاولة الإرتقاء بنوعية التعليم المقدم من خلال زيادة عدد الساعات الدراسية، وإدخال التقنية الحديثة وإعادة صياغة المناهج بما يتوافق مع أحدث الأساليب التربوية المجربة وتطوير أساليب

الإدارة المدرسية، ومحاولة ربط التعليم بالبيئة المحيطة. إلا أن هناك مبادرات من المهم أن تشرع الدولة فيها سريعاً لتتمكن من جني الثمار الطيبة لجهود إصلاح نظام التعليم. وهذه المبادرات تشتمل على التأكيد على أولوية الإنفاق على التعليم وأهمية دور المعلم الجيد في العملية التربوية، وضرورة وجود مقاييس مستقلة ومقارنة للتحصيل الطلابي، وتحسين مستوى الشفافية وإشراك المجتمع، وتوسيع الطاقات الفكرية والقيادية التربوية.

٣,١ أولوية الإنفاق على التعليم:

رغم أن الإنفاق على التعليم يأتي في مقدمة أوجه الإنفاق في مختلف الدول التي تتمتع بالسلم الأهلي إلا أن غياب الإلتزام الوطني الواضح بضرورة إستمراره على قمة أوجه الإنفاق يؤدي عادة إلى تراجع مكانته وسط منافسة شرسة حول القطاعات التي يجب أن يوجه إليها الإنفاق. فأحدى المشكلات التي تبرز عند الحديث عن الإنفاق على التعليم، وعلى التنمية البشرية بشكل عام مثل الخدمات الصحية والبحث العلمي وجودة التعليم العالي وغيرها، هو أن كلفة الإنفاق تكون مطلوبة وواضحة في اللحظة الراهنة (من خلال الجزء المستقطع من الإنفاق العام السنوي) بينما آثارها أو نتائج الإنفاق تحتاج إلى سنوات أو حتى عقود حتى يتم جني الثمار. لذا، فإن بعض الساسة يفضل أن يذهب الجزء الأكبر من الإنفاق الرأسمالي إلى مشاريع البنية الأساسية وغيرها من المشاريع التي يظهر أثرها سريعاً على حركة الإقتصاد المحلي من خلال تعزيز أرباح شركات القطاع الخاص وتحقيق معدلات

عالية من النمو الإقتصادي الإسمي والتأثير على أوضاع التشغيل ومؤشرات سوق المال وغيرها.

تتخذ الدول قراراتها بشأن الحصص التي يحصل عليها كل قطاع من الإنفاق العام ، وفقا لأولوياتها وأوضاعها التنموية. بالنسبة للإنفاق على التعليم يتحدد ذلك وفق أهميته في منظومة الإنتاج المحلي حالياً ومستقبلاً. فالدول التي تنعم بوفرة بشرية قد تجد أن ميزتها النسبية تكمن في التخصص في إنتاج سلع رخيصة تعتمد على إستخدام مكثف للعمالة، لتكون نقطة إنطلاق لتحقيق تراكم رأسمالي وتقني يسمح لها بالإنقال في فترة لاحقة إلى التنافس على مستويات إنتاج ذات جودة أعلى (الصين ودول جنوب شرقي آسيا نموذجاً). أما بالنسبة للدول التي تمتلك قوة بشرية صغيرة عديداً، فإن التجارب التنموية الناجحة تؤكد أن الإستراتيجية النموذجية تتمحور حول تأهيل عالي الجودة للكوادر البشرية المحدودة التي تمتلكها لتتمكن من فتح آفاق للمنافسة في سوق الصادرات وإجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي التمكن من الوصول إلى تنمية مستدامة (نموذج دول الرعاية الإجتماعية في إسكندنافيا وسنغافورة).

بالنسبة لنا في السلطنة، فإن الخيارات المتاحة أمامنا واضحة. فالمعطيات الجغرافية والسكانية تمنعنا من التمتع بالبداة بالصناعات الرخيصة المتطلبة للمهارات الضعيفة. فهناك دول ذات كثافة سكانية هائلة لا يفصل بيننا وبينها إلا البحر. إعتادنا على عمالة وطنية ذات كفاءة متدنية لا يبدو أنه سيقود إلى النموذج التنموي المنشود. فالعمالة الوطنية ذات التأهيل الضعيف تكون غير قادرة على منافسة العمالة الوافدة الرخيصة حتى ولو دفعت البلاد كلها نحو معدل أجور ليس له قاع. وفي ذات الوقت، فإن اللجوء إلى التقييد الشديد لأوضاع التشغيل بدون أن يتزامن ذلك مع إنفاق سخي على توفير تأهيل عالي

الجودة للمتلقين بسوق العمل يفرز وضعاً مشوهاً. فمن ناحية هناك عجز عن منافسة العمالة الوافدة الرخيصة، ومن ناحية أخرى فإن معدل الأجور العالي نسبياً في الإقتصاد الوطني يظل مغرياً للكوادر المؤهلة الأجنبية للقدوم وإقتناص الوظائف ذات الأجور العالية.

٣،٢ تأهيل وتحفيز المعلمين:

لخصت دراسة شاملة نشرتها شركة الإستشارات العالمية المعروفة مكينزي في عام ٢٠٠٧م حول "كيف تمكنت أنظمة التعليم الأفضل عالمياً من الوصول للصدارة" أن السر في ذلك يكمن في ثلاثة أشياء هامة هي: إجتذاب الأشخاص المناسبين للانضمام إلى سلك التدريس، وتأهيلهم جيداً، وضمان قدرة النظام التربوي على توفير التعليم الأفضل لكل طالب". قياساً على ذلك، يجب العمل فوراً على تبني مشروع واسع لتأهيل المعلمين تتوفر فيه إشتراطات عالية لمستويات الجودة. ويمكن النظر في خلق تعاون وثيق مع أحد المعاهد ذات الصيت العالمي في تأهيل المعلمين، وذلك حتى تتمكن الوزارة من إيجاد كادر أكاديمي متميز أو إرتقاء الجامعة الوطنية بطاقتها الأكاديمية وتطبيقها لمعايير ضبط الجودة في تأهيلهم. إضافة الى ذلك، فإن المطلوب إيجاد قناعة بأهمية الإرتقاء والتحديث لقدرات المعلمين بشكل مستمر للوصول بهم إلى درجة عالية من الإحترافية والتمكن. فالدورات القصيرة وورش العمل التي يجب أن يمر بها كل العاملين بشكل دوري تعمل على توسيع مداركهم وصقل مهاراتهم. وبجانب ذلك، من المهم النظر في طريقة ما لإيجاد ربط - ولو جزئي - بين مقدار التعويض المادي (الزيادة الدورية في الأجر) الذي يتلقاه المعلم بمستوى الأداء الذي يظهره طلابه. فقد أثبتت الكثير من التجارب الدولية أن ذلك يسهم في الإرتقاء بمستوى التدريس وجودة المخرجات.

وفي الإطار العام، بإمكان الوزارة أن تفعلّ من مسابقة يوم التربية لتنتقي مجموعة من المعلمين المؤهلين يتم تكريمهم في إحتفالية بهيجة تشهدها أعلى قيادات البلاد ، إضافة إلى تقديم مكافأة مالية مجزية لهم. في الولايات المتحدة -مثلاً- يتم الإعلان عن لقب "معلم العام" من قبل الرئيس الأمريكي. ويتم تفريغُه لمدة عام ليلقي محاضرات ويدير ورش عمل، يشارك فيها أقرانه المعلمين خبراته وأساليبه. إضافة إلى مشاركته في الفعاليات التربوية داخل وخارج البلاد. ويكون طوال العام، محط أنظار وسائل الإعلام المختلفة ، حيث يكون نموذجاً للتكريم والإمتنان لكل العاملين في القطاع التربوي.

٣,٣ مقاييس وطنية لتحصيل الطلاب:

لا يبدو أن هناك بد من أن يتم العمل على إيجاد نظام وطني لتقييم تحصيل الطلاب قادر على إعطاء مؤشرات عن مدى نجاح التربويين في مهمتهم من خلال تقديم بيانات وافية عن معارف الطلاب وجوانب القوة والضعف في مهاراتهم وعن مختلف المدخلات المستخدمة في عملية تأهيلهم. كما أن وجود النظام يساعد على خلق تواصل بين القطاع التربوي والمؤسسات الحكومية والأهلية حول أوضاع التعليم وتوجيه السياسة العامة، وإن كان يتطلب إستثمار مالياً ملحوظاً عند التدشين.

وقد بدأت الوزارة في الأعوام الثلاثة الأخيرة في إيجاد برنامج التربية المعرفية في حقول الرياضيات والعلوم والجغرافيا البيئية . وهي خطوة أولية هامة لتوفير مؤشرات علمية تستخدم كتغذية راجعة حول مختلف جوانب العملية التربوية وتسهم في تشخيص المعضلات وتحديد أوجه الإصلاح المطلوبة. ويمكن النظر في تنفيذ برنامج مماثل لمهارات القراءة والكتابة. إلى ذلك، فإن الوزارة تمتلك تحت أيديها أداة تربوية يمكن تسخيرها للإرتقاء بمستوى المهارة في الرياضيات، وهي المادة التي يجمع على أهميتها الحياتية وعلى كونها

حجر أساس لغالبية مسارات التعليم المستقبلية وفرص الإبداع والإبتكار التقني. فقد أعلن منذ حوالي عشرة أعوام عن إنشاء جائزة السلطان قابوس للعلوم الرياضية. ولم يتم حتى الآن تدشين المسابقة. وجود الجائزة يسمح بخلق تنافس شريف تساهم فيه مختلف أطراف العملية التربوية، ويتيح للوزارة القدرة على تقديم تكريم معنوي ومادي متميز.

كما يجب السعي إلى تكثيف المشاركات في المسابقات الدولية لقياس تحصيل الطلاب التي أصبحت مؤشراً هاماً على جودة جهود التنمية البشرية في كل دولة.

٣,٤ تعميق العملية التربوية:

يتم إحداث التعميق المطلوب من خلال إيجاد ممارسات تطويرية للإرتقاء بمقاييس الكفاءة الداخلية للعملية التربوية، إضافة إلى المساهمة في توفير بيئة محيطة مساندة لعملية التعلم.

في اللحظة الراهنة، هناك حاجة ماسة إلى تقييم مدى نجاعة الإستمرار في الإنتقال التلقائي في الصفوف الدنيا من التعليم الأساسي. ويمكن النظر في إيجاد معالجات جانبية لمشكلات التحصيل الدراسي من خلال وجود كادر تربوي مؤهل في كل مدرسة لمعالجة مشاكل صعوبة القراءة وضعف التحصيل الرياضي لدى بعض الطلاب والتي تحد من

قدرتهم على الإستفادة من المعارف المتاحة في المواد الأخرى والصفوف الأعلى. تجربة البرازيل -الدولة المبتلاة بمعدلات كبيرة من إعادة الصفوف والتسرب الدراسي- تشير إلى أن العمل على توفير الجودة في مستوى التعليم الأساسي يقود إلى تخفيض ملحوظ في ظاهرة إعادة الصفوف في المراحل الدراسية اللاحقة.

كذلك فإنه يجب العمل على وجود نظام تربوي متين لتلبية متطلبات ذوي الإحتياجات الخاصة، وذلك من خلال إيجاد رعاية نفسية وتعليمية متكاملة لقطاع من أطفال عمان شاءت الأقدار أن يولدوا وهم يعانون من ضمور أو نقص في بعض القدرات التي يمكن في حالات كثيرة تحسين إمكانية تفعيلها وتتميتها إذا توفر تدخل نفسي وعلاجي مبكر وعناية تربوية واعية. قدرة الدولة على توفير العناية اللازمة لهذه الفئات والنجاح في إشراكهم في حراك المجتمع مؤشر هام على الوعي التنموي العميق للدولة والتجذر المؤسسي لسياسة التكفل الرؤوم بالمواطن. المطلوب هنا ليس مباني مناسبة في مختلف الولايات فحسب بل كوادر مدربة ولوائح إدارية واضحة تضمن حفظ حقوق هذه الفئات من ناحية الحصول على الرعاية المتكاملة بشكل صريح.

إضافة إلى ذلك، فإن توفر بيئة داعمة لعملية التعلم يسهم في تعزيز قدرات الطلاب ويحد من النواقص التي قد تشوب الممارسة المدرسية. إثراء هذه البيئة هي مهمة الدولة والمجتمع بأكمله. ويتمثل ذلك في توعية الأمهات والآباء - بإعتبارهم المعلم الأول للطفل- من خلال الدورات واللقاءات التي تنظمها مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. كذلك، فإن هناك حاجة ماسة إلى توفر أمكنة لأنشطة الأطفال والشباب مثل المكتبات العامة ومواقع الترويح وممارسة الانشطة البدنية في الأحياء السكنية، ومراكز لتنمية مهارات الإكتشاف والإبتكار العلمي في مختلف مناطق السلطنة.

٣,٥ الشفافية وإشراك المجتمع:

مشروع إصلاح التعليم هو جهد تنموي وإداري متصل يمر بمراحل متعددة من التقييم وإعادة النظر في السياسات المطبقة بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات. وجود درجة عالية من الشفافية تسمح بتوفير وسائل إنذار مبكر تعمل بسرعة لتمكين المسؤولين في الجهة المختصة من الالتفات إلى المشكلة الناجمة والمشاركة إلى العمل على إصلاحها. لذا فإن هناك ضرورة لأن تحسن الوزارة آلية نشر البيانات المتوفرة حول أوضاع قطاع التعليم، وتحفز أجهزة الإعلام على تقديم إطروحات واقعية للمشكلات التي تواجه القطاع على أن تتواصل الوزارة مع أجهزة الإعلام لتبيين الخطوات التي تنجز والتحديات التي مازالت تتطلب تعاون المجتمع للتغلب عليها. مهمة وسائل الإعلام في الدولة المعاصرة يتعدى القيام بدور المرآة العاكسة للأحداث والمعززة للولاء الوطني من خلال الحديث عن الجانب المشرق في أعمال الحكومة. فتجربة الإنهيار المدويّ للأنظمة الشمولية في شرقي أوروبا قبل أقل من عقدين، نبهت إلى الخطورة الشديدة الناجمة عن إقتصار الإعلام على أداء هذه المهمة. دور الإعلام اليوم هو إيجاد أرضية يسمح فيها للأراء بالتلاقح والتناظر لتأطير خطوات التنمية بحيث يكون متخذ القرار على بينة بكل الأبعاد. ويكون تطبيق القرار بتغيير السياسات أو تبني توجهات جديدة متلائماً مع استنفار إداري جاهز للتعامل مع الآثار الجانبية التي قد تنجم عنه.

كما يجب العمل على ضمان إجتذاب الأهالي للمساهمة في تحسين مستويات أبناءهم الدراسية. وقد أطلق تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠٠٤، الصادر عن البنك الدولي، على هذا النمط من المشاركة "الطريق المختصر للمساءلة العامة"، حيث يسهم الأهالي في

متابعة أداء أبنائهم ويشتركون في تقييم المشكلات التي تعترض تحصيل الطلاب، والضغط على المعلمين والإدارة للارتقاء بالأداء.

٣,٦ توسيع الطاقات الفكرية والقيادية التربوية:

إن عملية إصلاح التعليم تقتضي الدخول في تفاصيل عميقة تمتد على مساحة واسعة من علوم متداخلة وفي أغلب الأحيان يتطلب العلاج توليفة من المناهج والمعارف. كما أن هناك دوماً مكاناً للتجريب والإختبار والتعديل، وضرورة لوجود بدائل عدة لآليات التطبيق . كل هذا يقتضي وجود طاقم فني وطني على قدر عالي من الكفاءة والمهنية في تخصصات تمتد من علوم النفس والإجتماع والإدارة بمختلف تفرعاتها الدقيقة إلى علوم إعداد وإخراج المناهج والتقويم التربوي مروراً بالمواد الدراسية المختلفة وإنهاءً بالإقتصاد والحاسب الآلي وغيرها. ورغم انه من المؤكد أنه تكوّن في الوزارة على مدى السنوات الماضية طاقم بشري جيد، إلا أن هناك مظاهر لقصور حاد في الإنتاج البحثي القادر على التعمق في جزئيات المعضلات التربوية وتوصيف العلاج الناجع لها. إن الآلية المتبعة حالياً في إعداد الكوادر لا تبدو متناسبة مع الطموح في خلق نظام تعليمي مرموق. إيجاد كادر فكري متمكن وطاقم إداري ماهر لن يتحقق من خلال إعدادنا لكوادرنا الوطنية في دول تحوز مخرجاتها على أسفل القائمة في مستويات الأداء الطلابي الدولية وفي جامعات ليس لها أدنى همة في التنافس المحموم على لوائح صفوة مؤسسات البحث العلمي والأكاديمي العالمية. المطلوب إيجاد برنامج منهجي لإعداد قيادات وخبرات تربوية من خلال تدريبهم على أيدي علماء وتربويين من دول لديها المعرفة والمراس على كيفية الوصول إلى قمة الأداء، حيث يتصدر طلابها المسابقات الدولية المختصة وتسبق إقتصاداتها دول العالم في القدرة على التصدير والإبتكار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٤. خاتمة:

إن الكثير من التحديات والإشكاليات التي يواجهها الإقتصاد والمجتمع اليوم يمكن أن نجد أن مكن العلة فيها هو نظام التعليم. فالحديث عن العقبات التي تواجه جهود التعمير والتنوير الإقتصادي، وضعف قدرة منتجات البلاد على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، وإنخفاض مستوى إنتاجية موظفي الحكومة، وعدم الرضا عن مستوى الإنتاج الوطني المعرفي والفني والإعلامي كلها أعراض لمشكل لم يلتفت إلى دوره بشكل جلي، إنه ضعف جودة مخرجات نظام التعليم بمختلف مراحل.

إن المسارعة إلى توفير جودة عالية في التعليم تكتسب أهمية بالغة في جهود التنمية، حيث أن ثمار ذلك ستترك آثاراً إيجابية كبيرة على مؤشرات إقتصادية وإجتماعية عدة، أهمها: القدرة التنافسية الكلية للإقتصاد، ومستوى إنتاجية ودخول الأفراد، والتنمية المناطقية، والعدالة الإجتماعية، والمشاركة السياسية. لذا، فإن التكوّن في الإنفاق على وجود تعليم جيد بدعوى ضخامة التكاليف لن يؤدي إلا إلى أن يتم دفع تلك التكاليف، بل حتى أكثر، في جوانب أخرى لاحقاً لتلافي نتائج قصور مخرجات التعليم ذو الجودة الضعيفة. لقد أثبتت تجارب الدول المعاصرة أن الإنفاق السخي على وجود نظام تعليمي جيد هو أداة لتوفير الكثير من الكلف المالية والإجتماعية والأمنية التي تضطر الدولة لأن تدفعها إذا تراخت في إيجاد نظام تعليمي يتصف بالكفاءة.

أحد المعالم الرئيسية للإقتصاد العالمي المعاصر هي المنافسة الشرسة على تحقيق فتوحات علمية جديدة تتحول إلى منتجات وأدوات قابلة للتسويق، يعود ريعها على المجتمع بالثروة والرخاء. وفي سياق صراع علمي وإقتصادي حاد ومنتامي كهذا، يضمحل وزن المقاييس الكمية ويكون التراكم النوعي هو الفيصل في حسم الإستحقاقات وترجيح موازين

القوة والنفوذ. لذلك، فقد برز الإهتمام بوضع آليات تمكن المجتمعات من التحقق من سلامة أوجه الإنفاق العام من خلال وجود معايير حازمة لضبط الجودة قابلة للقياس والمقارنة، وتبني سياسات إفصاح عن المعلومات ووجود نظم شفافة حول الكيفية التي يتم من خلالها صنع القرارات المتعلقة بالشأن العام.

ختاماً، إن السلطنة على مشارف خطة خمسية جديدة ، نتمنى أن تكون أوجه الإنفاق العام فيها عاكسة لأولويات البلاد التنموية والأهمية التي توليها الحكومة لتنمية الموارد البشرية. إنفاق سخي على توسيع وتحسين التعليم بمختلف مراحلها وتأكيد على ضوابط الجودة وتطبيق إستراتيجية شفافة للأداء قابلة للقياس والمساءلة مطالب أساسية لترسيخ المكتسبات والانتقال السلس إلى مرحلة أنضج في تجربة السلطنة التنموية.

*** **